بمناسبة عيد الفطر المبارك

الرئيس بارزاني يهنئ رئيس الجمهورية ويطمئن على صحة نائب رئيس إقليم كردستان

اربيل / PUKmedia

هنأ رئيس إقليم كردستان .مسعود .بارزاني في اتصالين .هاتفيين كلا من رئيس الجمهورية جلال طالباني وكوسرت رسول علي نائب رئيس إقليم كردستان بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك. متمنياً دوام الامن والسلام للعراقيين عامة والاستقرار والتطور لإقليم كردستان خاصة.

واطمأن بارزاني في اتصال مع نائب رئيس الاقليم على صحة السيد كوسرت رسول علي الذي يتلقى العلاج في الولايات المتحدة الامريكية، متمنياً له الصحة والسلامة والشفاء العاجل وهنأه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك.

نيجيرفان بارزاني: نعمل على منع المسلحين من استخدام الإقليم قاعدة لشن هجمات على إيران

اربيل / PNA

قال رئيس حكومة اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني أن حكومته تبذل قصارى جهدها لمنع المسلحين الكرد الايرانيين من استخدام الاقليم منصة لشن هجمات على ايران.

واضاف في لقاء مع قناة الجزيرة القطرية"ان مبدأنا وفقا للاتفاق بين حكومة الاقليم وحكومة العراق.. هو ألا تستخدم أراضي كردستان أو العراق في شن أية هجمات على الدول المجاورة سواء على ايران أو تركيا أو أي بلد اخر."

واوضح "اتفقنا على هذا المبدأ وسنبذل جهودا لمنع استخدام مناطقنا في مهاجمة ايران."

وقال رئيس حكومة الاقليم ان ايران أعادت فتح معابرها الحدودية مع المنطقة بعد أن أغلقتها لمدة شهر احتجاجا على اعتقال رجل ايراني على يد القوات الامريكية.

وكان الجيش الامريكي قد قال في أيلول انه اعتقل ايرانيا متهماً بتهريب قنابل من النوع الذي يزرع على الطريق الى العراق وبتدريب مقاتلين أجانب.

وقال "بذلنا جهودا لدى الايرانيين وأرسلنا وفدا لاقناعهم بأن تلك القضية خارج نطاق سيطرتنا. والقضية ضمن السيطرة الامريكية."

وتابع "بعد مفاوضات طويلة بيننا. أعيد فتح المعابر الحدودية."

وكان الايراني الذي قالت القوات الامريكية انه أحد أفراد قوة القدس التابعة للحرس الثوري الايراني في عملية دهم أمريكية لفندق في مدينة السليمانية. وقال مسؤولون ايرانيون وعراقيون ان الرجل عضو في وفد تجاري.

وهناك توتر شديد بالفعل بين طهران وواشنطن بسبب اعتقال القوات الامريكية لخمسة ايرانيين في مدينة أربيل في وقت سابق هذا العام. وتقول ايران انهم دبلوماسيون ولكن واشنطن تقول انهم يدعمون الميليشيا التي تعمل في العراق.

وقال بارزاني "لا يوجد عذر لاعتقال الرجل الايراني على يد الامريكيين.. وخصوصا أنه مدعو من محافظة السليمانية."

إنجاز المرحلة الاولى من مشروع سروجاوه ومشاريع أخرى تحت الإنجاز في السليمانية

السليمانية / قيس عيدان

انجزت مديرية تنفيذ مشاريع الري والاستصلاح المرحلة الثانية من مشروع تنظيم استعمالات مياه ينابيع سروجاوة في السليمانية.

وقال مصدر في المديرية ان المرحلة المنجزة تضمنت انشاء ٤ قنوات ري مغذية مبطنة مع منشآتها الهيدروليكية ونواظم الصدر واخرى قاطعة وشلالات المنشآت الخدمية الاخرى كجسور سيارات ومعابر بكلفة ٣,٢ مليار دينار.

واضاف المصدر: ان المديرية تقوم .بإنشاء سداد ترابية لحجز وتنظيم استعمال مياه الينابيع وإنشاء مسيل مائي لتصريف المياه الفائضة مع اعمال التكسية الحجرية للمحافظة على السداد من الانجراف والتآكل بمبلغ ٢,٥ مليار دينار إضافة إلى إنشاء قناة رئيسية مع منشآتها في مشروع ري كلار بطول ٨,٦ كيلو متر بكلفة ٣,١ مليار دينار مع انجاز عدد من الأعمال ضمن منحة البنك الدولي والتي شملت إعادة تأهيل وتطوير ١٨ كهريزاً في عدد من القرى الواقعة في قضاء المركز ودوكان مع إعادة تأهيل وتطوير ١٤ كهريزاً في عدد من القرى الواقعة في قضاء برزنجة وحلبجة وشاربازار وبنجوين إضافة إلى تأهيل وتطوير قناة باخه هه نار بطول ٢ كم مع إنشاء مآخذ بطول ٣١٠ أمتار و١٨ منفذاً حقلياً وكذلك .تأهيل وتطوير قناة قه يتول بطول ١,٦ كيلو متر مع انشاء مآخذ بطول ٣١٠ أمتار و٣١ منفذاً حقلياً.

من جهة اخرى قامت المديرية العامة للسدود والخزانات بتنفيذ الأعمال التكميلية لسد دربندخان .بتخصيص سنوي مقداره ٣٠٠ مليون دينار والأعمال التكميلية لسد دوكان بتخصيص سنوي ٢٥٠ مليون دينار مع إنشاء دارين للاستراحة في سدي دوكان ودربندخان وإنجاز تنفيذ سد هراوه في قضاء جمجمال بكلفة ٨٠٠ مليون دينار.

من جانبها قامت المديرية العامة للتصاميم الهندسية بإعداد الدراسات والتصاميم الهندسية لعدد من المشاريع في المحافظة منها سد طق طق وسدا بشدر وشدلة وسد جق جق مع الخدمات الاستشارية لسد قره علي والمشروع الاروائي والخدمات الاستشارية لتطوير مصادر المياه الجوفية في سهل شاندري.

من أجل منع وقوع عدوان عسكري تركي على العراق!

كاظم حبيب

نحن بحاجة إلى سياسة حركية فعالة ومؤثرة قادرة على التفاعل مع الأحداث وتؤثر فيها ولا تنتظر وقوع ما لا يجوز حصوله، نحن بحاجة إلى وعي الواقع الراهن على مستوى العراق والمنطقة والعالم والتحولات الجارية فيه وسبل مواجهته، نحن بحاجة إلى وعي الذات. لا يكفي التحرك في الوسط الرسمي، بل يفترض التحرك على الأوساط الأخرى ذات العلاقة بالمشكلة القائمة والمتفاقمة، حول العلاقة بين تركيا والعراق من جهة، والعلاقة بين تركيا وحزب العمال الكُردستاني، ومن ثم بين تركيا وحكومة إقليم كُردستان، وأخيراً العلاقة بين حزب العمال الكردستاني وحكومة إقليم كُردستان.

إن الاتفاقية الأخيرة، التي عقدت بين وزارة الداخلية العراقية ووزارة الداخلية التركية بتخويل من بين الحكومتين العراقية والتركية، حركت الجناح المسلح لحزب العمال الكُردستاني، على وفق ما ورد في نشرات الاخبار والتقارير المنشورة، ودفعت به إلى تنفيذ سلسلة من العمليات العسكرية المسلحة ضد القوات التركية وضد المتعاونين مع القوات التركية في المنطقة، أدت إلى قتل ١٥ عسكرياً تركياً وعدد مقارب من المتهمين بالتعاون مع الترك في كُردستان تركيا. وهذه العمليات لم تخفف من تصريحات الحكومة التركية باستخدام العنف والسلاح ضد هذا الحزب وقواه المسلحة،بل ساهمت بتشديد إعلامها ونشاطها العسكري على ضوء الاجتماع الأخير الذي عقده رئيس الوزراء لمجلس الأمن القومي التركي وحصول اتفاق على طرح قرار بتنفيذ عمليات عسكرية داخل إقليم كُردستان العراق لمدة عام بهدف مطاردة مسلحي حزب العمال الكُردستاني على مجلس النواب التركي للحصول على موافقته بذلك، في حين أن الاتفاقية العراقية التركية تمنع حصول ذلك، بل اتفق الطرفان على توزيع العمل بينهما ويبدو واضحاً أن هذا الإجراء ناتج عن ضغط متعاظم من جانب العسكريين والقوى اليمينية والشوفينية في تركيا التي تحاول أن تحرك الشعب التركي كله ضد الكُرد وضد حزب العمال الكُردستاني.

ويبدو أن قادة حزب العمال الكُردستاني لم يبذلوا حتى الآن جهداً سياسياً كافياً ومناسباً على الصعيد الدولي لاستيعاب وعي الواقع الجديد الناشئ في المجتمع الدولي من جهة، كما لم يبذلوا الجهد الضروري من أجل طرح قضيتهم العادلة على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بعيداً عن العمل العسكري من جهة ثانية. كما أنهم، كما يبدو، يرفضون حتى الآن نصيحة قادة الأحزاب والحكومة الكُردستانية بشأن ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

١, أخذ الواقع الكُردستاني العراقي الجديد بنظر الاعتبار بما لا يؤدي أو يقود إلى زيادة توتير الأجواء السياسية في الإقليم وتأثيراته السلبية على واقع كُردستان وعلى عموم الوضع في العراق المليء بالتوتر والفوضى والإرهاب.

٢, دراسة التحولات الجارية على الصعيد الدولي والتي يمكن أن يتكلل النضال السلمي بالنجاح في حالة ممارسة أساليب نضالية أخرى.

٣, الكف عن ممارسة العمل المسلح كأسلوب من أساليب النضال للوصول إلى ممارسة الحقوق المشروعة.

نحن بحاجة إلى تكثيف الاتصالات وتنشيط النقاش واللقاءات من أجل منع التحرك العسكري التركي في الداخل العراقي الذي يمكن أن يقود إلى صدامات مسلحة لا مبرر لها وتزيد الأمر سوءاً.

كما أن الدولة التركية لا تريد أن تعترف حتى الآن بأن العنف في مواجهة حركات تطالب بحقوقها المشروعة لا ينهي الصراع بل يفجره أحياناً بقوة جديدة أو يؤجله لفترة ثم يتفجر ثانية، فالأصل في القضية هي الحقوق المغتصبة وليس الأسلوب الذي يطالب به هذا الحزب أو ذاك لتحقيقها.

إن مكافحة حزب العمال الكُردستاني بالقوة المسلحة لن يجدي نفعاً، بل يتطلب التفكير الجاد بمعالجة المسألة سلمياً. وهذا الموقف يتطلب سعياً حثيثاً من جانب المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي، إذ أن لهما تأثيراً مباشراً على تركيا وعلى مواقفها ولا يجوز السماح لها بالاستمرار في عدم الاستجابة لحقوق الشعب الكردي في تركيا.

إن الاتفاق التركي –الإيراني حول مكافحة حزب العمال الكُردستاني يمكن أن يوفق لفترة بتعطيل تلك العمليات ولكنها سرعة ما تظهر من جديد ومن مواقع أخرى وقوى أخرى، وبالتالي على تركيا، حكومة وشعباً، إعادة النظر بالموقف من القومية الكردية أو الشعب الكردي في كُردستان

إن الطريق الصالح والمناسب للمرحلة الراهنة هو الجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل المسألة الكردية بالطريقة السلمية والديمقراطية بشكل مباشر أو عبر وساطة أو دعم خارجي.

حكومة الإقليم تنفي دعمها لـ"العمال الكردستاني".. والهاشمي في تركيا لبحث الأزمة

المالكي يدعو الى حوارات " عاجلة " .. وأنقرة تطالب برلمانها بتفويض لمدة عام لشنّ عمليات مسلّحة

> مع تصاعد الأزمة التي سببها توغل القوات التركية على الحدود داخل الاراضي العراقية بادرت اطراف سياسية وحكومية وبرلمانية في تقديم عدة مقترحات لحلحلتها والخروج منها بنتائج تجنب الجميع اللجوء إلى الخيار العسكري الذي ما زالت انقرة تلوح باستخدامه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق يتم بموجبه التعامل مع قضية الهجمات المسلحة التي تتعرض لها المناطق التركية من قبل مسلحي حزب العمال الكردستاني.

بغداد - انقرة / المدى والوكالات

من جانبها حذرت واشنطن على لسان المتحدث باسم مجلس الامن القومي الاميركي جوردون جوندرا امس الاول من الاقدام على أية عملية عسكرية داخل العراق. فيما دعا رئيس الوزراء نوري المالكي، الى منح الوقت الكافي لعمل اللجنة الثلاثية (العراقية - التركية - الامريكية)، مبديا استعداد حكومته لاجراء حوارات عاجلة مع كبار المسؤولين في تركيا.

وقال بيان لمكتب رئيس الوزراء، الاثنين ان المالكي دعا " الى عقد اجتماع لخلية الازمة لمناقشة تطورات الاوضاع على الحدود العراقية التركية."

واضاف ان رئيس الوزراء دعا أيضاً الى "ضرورة الاستمرار ومنح الوقت الكافي لعمل اللجنة الثلاثية (العراقية - التركية - الامريكية)" مشددا على "ضرورة تنفيذ الاتفاق المبرم بين الحكومتين العراقية والتركية."

وقال البيان ان الحكومة تسعى بكل الوسائل "لحلحلة الازمة مع الجارة تركيا ويهمها امن واستقرار دول الجوار."

وذكر البيان ان رئيس الوزراء يذكر " بمتانة العلاقات بين البلدين ولن يقبل بالحلول العسكرية لتكون صيغة التعامل بين البلدين مع ادراكنا وتفهمنا للقلق من جانب الاصدقاء الاتراك."

واشار البيان الى ان الحكومة على استعداد لاجراء حوارات عاجلة مع كبار المسؤولين في حكومة تركيا "للتباحث وحل جميع الاشكالات العالقة واعطاء الضمانات التي تنظم العلاقة بين الدولتين الجارتين."

وقال البيان " نحن على ثقة تامة بأن اصدقاءنا في الحكومة التركية على درجة عالية من الالتزام كما هي رغبتنا في تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية المبنية على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم السماح باستخدام اراضي كل دولة للاضرار بجارتها."

ونقل عن رئيس الوزراء حرصه على "منع كل النشاطات المسلحة التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني التركي ضد تركيا "،وذلك بتفعيل الاتفاقات وايجاد فرص للتعاون الامني الذي يحمي الاستقرار في البلدين الجارين.

وكانت الحكومة التركية قد قدمت في وقت سابق طلبا الى البرلمان التركي لإصدار تصريح لها مدته عام واحد لتنفيذ عملية توغل في مناطق كردستان العراق لملاحقة المتمردين الأكراد الذين يقدر عددهم بنحو ٣٥٠٠ عنصر.

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أعلن استعداده الاسبوع الماضي لمواجهة الانتقادات الدولية إذا ما قررت بلاده تنفيذ هذه العملية، مؤكدا أنه مستعد لتحمل العواقب المترتبة على ذلك كما قدمت تركيا لوفد وساطة أمريكي، الأحد، سلسلة مطالب من بينها تسليم مسؤولين كبار في حكومة إقليم كردستان قالت إنهم متعاونون مع حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا، وهو مطلب تركي يطرح للمرة الأولى، فضلا عن تسليم قياديين في حزب العمال الكردستاني وإقفال مقرات الحزب في العراق، وتجميد أرصدة الحزب في الولايات المتحدة وأوربا.

وتهدد تركيا باجتياح مناطق في كردستان العراق، لتعقب عناصر حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا، والمتواجدة عناصره في الجانب العراقي من الحدود مع تركيا.

وصعد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لهجة التهديد بعد أن قامت عناصر من حزب العمال بعملية جنوبي تركيا، الأسبوع الماضي، أسفرت عن مقتل ١٥ جنديا تركيا، وقال أردوغان، الذي يتعرض لضغوط داخلية من المعارضة، إن بلاده "مستعدة لمواجهة أي انتقاد دولي" إذا شنت عملية عسكرية داخل الأراضي العراقية.

وكان مصدر من حرس الحدود في إقليم كردستان قال، الأحد، ان القصف التركي بالمدفعية الذي استهدف مناطق حدودية عراقية في محافظة دهوك، في وقت متأخر من مساء السبت، استمر نحو ساعتين وسقطت خلاله نحو ٢٥٠ قذيفة أسفرت عن أضرار مادية، في خطوة تصعيدية من الجانب التركي الذي يهدد باجتياح الحدود العراقية لتعقب عناصر حزب العمال الكردستاني.

وعلى صعيد متصل اعلنت وكالة انباء الاناضول ان نائب الرئيس طارق الهاشمي بدأ الثلاثاء زيارة إلى تركيا، ووصل الهاشمي إلى اسطنبول التي سيتوجه منها إلى انقرة لاجراء محادثات مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس عبد الله غول ولم يدل باي تعليق.

وفي غضون ذلك دعا أحد قيادات كتلة التحالف الكردستاني في البرلمان الاثنين، الحكومة المركزية في بغداد باتخاذ "موقف رسمي" تجاه القصف التركي على مناطق إقليم كردستان.

وقال محمود عثمان "يجب على الحكومة اصدار موقف رسمي تجاه القصف التركي، لأن هذا الموضوع يمس بسيادة العراق"، داعيا الحكومة المركزية إلى " التصدي للهجوم التركي (المحتمل) في حال فرض عليهم"، في إشارة إلى الحكومة المركزية.

وأوضح عثمان أن التحالف الكردستاني "ينتظر، خلال اليومين المقبلين، القرار النهائي لحكومة وبرلمان تركيا... فيما يخص إعطاء الضوء الأخضر للجيش التركي في التوغل ضمن أراضي كردستان العراق."

وأضاف عثمان "إذا وافق البرلمان التركي على اجتياح قواته للمناطق العراقية، فإنه يعتبر الخطأ الأكبر الذي يقوم به البرلمان (التركي)... حيث كان قد ارتكب خطأ آخر، قبل أربع سنوات، بعدم موافقته على استخدام الأراضي التركية لإسقاط نظام صدام."

من جانبها نفت حكومة إقليم كردستان، الاثنين، اتهامات تركيا بدعم مسؤولين فيها لحزب العمال الكردستاني المحظور الذين اشترطت، أمس الأول تسليمهم مقابل عدم تدخلها العسكري في مناطق كردستان العراق، مطالبة الحكومة التركية بتقديم أدلة تثبت دعواها، فيما قالت إنها لم تتسلم من الجانب التركي لائحة بأسماء مطلوبين.

وقال جمال عبد الله الناطق الرسمي باسم حكومة إقليم كردستان "لم نتسلم لائحة بأسماء من أسمتهم تركيا مسؤولين كبارا في حكومة إقليم كردستان متورطين بدعم حزب العمال الكردستاني."

وقدمت تركيا لوفد وساطة أميركي الأحد، سلسلة مطالب بضمنها تسليم مسؤولين كبار في حكومة إقليم كردستان قالت إنهم متعاونون مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، وهو مطلب تركي يطرح للمرة الأولى، فضلا عن تسليم قياديين في حزب العمال الكردستاني، وإقفال مقرات الحزب في العراق، وتجميد أرصدة الحزب في الولايات المتحدة وأوربا.

واضاف عبد الله أن "على الحكومة التركية أن تثبت بالأدلة والوثائق دعواها في من تتهمهم بالتورط في دعم حزب العمال الكردستاني." مضيفاً "لن نكتفي بقائمة أسماء وعليها (تركيا) أن تقدم أدلة."

ولفت عبد الله إلى أن "حزب العمال الكردستاني منظمة غير قانونية وغير مرخص لها (بالعمل) في الإقليم." وتابع متسائلا "فكيف إذن ستدعم حكومة الإقليم منظمة غير قانونية؟"

لكن الناطق باسم حكومة إقليم كردستان نوه إلى أن عدم اعتراف حكومته بحزب العمال الكردستاني واعتباره منظمة غير قانونية لا يعني أنها تنظر إليه كمنظمة "إرهابية"، وقال إن "حزب العمال ليس جزءا من الحياة السياسية في إقليم كردستان، لكنه جزء من الحياة السياسية في تركيا، واعتباره منظمة إرهابية هو من اختصاص الخارجية الأميركية.. أما نحن فلا نعطي الحق لأنفسنا أن نعتبره منظمة إرهابية".

وكان المستشار الإعلامي لرئيس برلمان إقليم كردستان اعتبر، الأحد، الشروط التي عرضتها تركيا مقابل عدم التدخل العسكري في شمالي العراق المتعلقة بتسليم قيادات كردية عراقية "متعاونة" مع حزب كردي محظور في تركيا، شروطا "تعجيزية". وقال إنه لا يمكن القبول بهذا الشرط.إلى ذلك أعلن ناطق باسم الحكومة التركية أن مجلس الوزراء سيطلب إلى البرلمان السماح للجيش بتنفيذ عملية عسكرية ضد عناصر حزب العمل الكردستاني.

وحاول الناطق طمأنة حكومة بغداد إلى طبيعة العملية المفترضة، مشيراً إلى أن تركيا "لطالما احترمت سيادة العراق،" معتبراً بالمقابل أن حقيقة الهجمات التي يقوم بها حزب العمال انطلاقا من العراق ضد الأراضي التركية معروفة للجميع.